

لهم عدديا ان يظلوا العمود الفقري له عندما تطور واتسع ، خاصة اذا ادركنا انه نما عدديا من ٦٠٠٠ رجل تقريبا عام ١٩٤٨ الى قرابة ٥٨٠٠٠ رجل في القوات المسلحة و٦٢ ألفا في القوات المسلحة كلها عام ١٩٧٠ (٥) ؟

ينضح من ارقام التعداد العام الوحيد الذي اجري في الاردن ، وهو تعداد عام ١٩٦١ ، ان مجموع عدد بدو الضفة الشرقية (بدو الالوية + بدو البادية) في ذلك العام بلغ ١٨٠٤٨٧ (٦) . ونستطيع ان نقدر عدد البدو في العام ١٩٦٩ اعتمادا على الطريقة التي اتبعتها النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية للعام ١٩٦٩ (٧) ، فهي تقدر عدد السكان في كل محافظة من محافظات المملكة على اساس معدلات التوالد والوفاة ، فاذا تبيننا معدل الزيادة في عدد سكان محافظة معان واعتبرناه هو ذاته معدل الزيادة في عدد السكان البدو (٨) ، لوجدنا ان عدد السكان البدو في العام ١٩٦٩ يمكن تقديره بـ ٩٦٠٠٠ (٩) . ولقد بين احصاء عام ١٩٦١ ان نسبة الذكور من سن ١٥ الى ٥٠ سنة بما فيهم الذكور الموجودون وقت الاحصاء في ثكنات الجيش تبلغ ٢١٦٥٪ من مجموع السكان البدو . فاذا افترضنا ان كل الرجال البدو منخرطون في الجيش ، وهذا امر مبالغ فيه واعتمدنا النسبة السابقة نسبتهم الى مجموع السكان البدو لكان في الجيش اقل من ٢٠ الف بدوي . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة التالية التي اشارت اليها مصادر المقاومة عقب احداث ايلول : ان الجيش الاردني يجند بدوا من السعودية ، العراق وسوريه . وهذه هي النتيجة ذاتها التي توصل اليها البروفسور فاتيكيوتس الاستاذ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن في دراسته عن الجيش الاردني بين العامين ١٩٢١ و١٩٥٧ ، فهو يقول « ان رجال القبائل من جنوب الاردن وصحاري سوريه والعراق الشمالية الشرقية والمناطق الواقعة على الحدود الشرقية مع المملكة العربية السعودية يستمرون في التدفق على الفيلق للانخراط فيه » (١٠) . ويلاحظ فاتيكيوتس ان هؤلاء يتركزون كباقي البدو في وحدات المشاة والمدركات حتى ان نسبتهم في بعض الالوية فاقت النصف في العام ١٩٥٦ . ويستخلص من ذلك ان « هؤلاء المجندين يشكلون اساسا مجموعة من المرتزقة » ويستدرك قائلا « ان ذلك لا يعني ان الجنود البدو الذين يأتون من الاردن هم بالضرورة اقل ارتزاقا » (١١) .

تفعلنا مسألة الارتزاق الى ما يمثل حجر الزاوية في سياسة النظام الاردني تجاه البدو ، الا وهو ربط البدو بالنظام اقتصاديا . فنظرة واحدة على الوضع الاقتصادي الانتاجي لبدو الاردن تكفي لاثبات ان البدو في الجيش الاردني ليسوا بالتأكد « اقل ارتزاقا » ، وان النظام يشكل فعلا المعيل الاقتصادي للبدو بمجموعهم . ويتضح من احصاء عام ١٩٦١ ان ٨٦٪ من اليد العاملة البدوية تعمل في الزراعة التي تعني هنا في اغلب الاحيان رعي الماشية ، وتوزيع النسب الباقية على عدة نشاطات اهمها البناء والمهاجر والخدمات (خصوصا الحراسة) . وبامكاننا ان نفترض دون الكثير من الحذر ان هذا التوزيع لم يطرأ عليه تغيير هام منذ ذلك الحين ، نظرا لان تغيير هذا التوزيع تغيرا ايجابيا يفترض وتيرة نمو اقتصادي مرتفعة يفتقر اليها الاردن وبرامج خاصة لاسكان البدو وتحويلهم الى الزراعة المستقرة وهذا ما لم يقم به الاردن . فاذا اخذنا بعين الاعتبار قسوة الاحوال الطبيعية بسبب الظروف الصحراوية وفقر اراضي الرعي تبين لنا ان رعي الماشية ، وهو العمل الانتاجي الذي تقوم به غالبية البدو ، لا يمكن ان يكون المورد الاقتصادي الاساسي لهم وتبين لنا مدى اعتمادهم اقتصاديا على السلطة عبر الخدمة في الجيش والهيئات التي تقدم لشيوخ العشائر . ويحافظ النظام بل ويعزز موقع الجيش المتميز اقتصاديا واجتماعيا ، فراتب الجندي الاردني مرتفع جدا بالمقارنة مع رواتب الجنود في الجيوش العربية الاخرى ولا يفوقه سوى راتب الجندي الكويتي . كما تقدم لافراد الجيش تسهيلات اقتصادية واجتماعية متعددة مثل شراء الحاجيات بأسعار مخفضة من دكان الجندي وتأمين الضمان الصحي لافراد الجيش وعائلاتهم والتسهيلات السكنية